التهديدات اللاتماثلية و انعكاساتها على الأمن الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا

Asymmetric threats and their implications for the regional security in North Africa

سهام بوهالي. *

ملخص:

تعاني دول شمال إفريقيا من معضلة إلتقاء جملة من التهديدات، من أهم خاصياتها أنها عابرة للحدود، حيث تصاعدت بشكل كبير بعد ما سميّ بالربيع العربي إثر ضعف أداء الدولة الرقابي ونتيجة لحدود مائعة ووعرة في نفس الوقت قابلة لانتشار التهديدات اللاتماثلية خاصة في مصر وليبيا، مما يفرض على دول المنطقة التعاون للمواجهة وحماية المصالح المشتركة، **فالهدف من هذه الورقة البحثية هو** فهم سبل إرساء مركب أمني إقليمي في المنطقة من أجل تحقيق استقرارها وخلق التوازن بين البيئات الأمنية المختلفة، لأنها تشترك وتتجانس من حيث الأبعاد التاريخية، الحضارية والثقافية، الإرث الاستعماري المشترك، وكل دولة تتمتع بموارد اقتصادية مهمة، فتوجب أن تكون الباعث للاندماج وتحقيق فكرة الإقليمية على أساس أنّ الدول الواقعة في إقليم جغرافي معيّن لها اهتمامات ومشاكل متشابهة، وهي أكثر قدرة على تفهم طبيعة المشاكل وتجسيدا لفكرة "السلام عبر أجزاء ".

الكلمات المفتاحية: التهديدات اللاتماثلية، الإرهاب الدولي، الأمن الإقليمي، الإقليمية المتداخلة، مركب الأمن، الأمننة الإقليمية.

Abstract:

The North African countries have been suffering from a set of cross-borders threats that have escalated following the outbreak of the so-called "the Arab Spring." The state fragility and dysfunction along with the porous nature of national borders have enabled many asymmetric threats to thrive, especially in Egypt and Libya. Therefore, the local states in the region are required to cooperate and coordinate their efforts and policies to protect their common interests. The aim of this research paper is to depict the way through which to establish a regional security complex in order to achieve security and stability in the region. Indeed, the common historical, civilizational and cultural characteristics can and should be the principle drivers for any regional integration to enhance collective interests and face common challenges.

Key words: asymmetric threats, international terrorism, regional security, overlapping regionalism, security complex, regional securitization.

* - أستاذة مساعدة "أ"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3-.

مقدمـة:

يجمع الدارسون والمحللون في حقل السياسة على أنّ منطقة شمال إفريقيا تعدّ منطقة ذات أهمية كبيرة كونها تربط بين القارة الأوروبية وجارتها الإفريقية؛ وأصبحت مركزا لتجمع جملة من التهديدات الأمنية من إرهاب عابر للحدود وهو ما نلمسه مع قضية تغنتورين وتونس في قضية ببن قردان وحدود مائعة ووعرة في نفس الوقت قابلة لانتشار التهديدات اللاتماثلية، ومع التدخل الأجنبي في دولة مالي وليبيا أضحت الأمور أكثر تعقيدا إثر تعدد الفواعل وتضارب المقاربات الأمنية من بينها تفعيل التعاون الإقليمي والتأكيد على التنمية.

فالمنطقة تعاني من عدة تحديات اقتصادية أيضا نتيجة ضعف البرامج التنموية وكذا فشل العلاقات البينية بين دولها، إضافة إلى التحديات الاجتماعية الداخلية، والحساسية السياسية بين دول الجوار، وفشل أنظمتها السياسية في تحقيق تطلعات شعوبها ما أدى إلى ثورات في بعض دول المنطقة فيما سمي بالربيع العربي، وأفضى ضعف الرقابة أيضا إلى تنامي حركة من التهديدات التي صارت تأثيراتها جد ملموسة.

فمن الناحية الأمنية هناك صعوبة مقاربة التهديدات الأمنية -اللاتماثلية نتيجة تغيّر طبيعة الفواعل؛ وغياب رؤية أمنية جماعية وعقيدة أمنية مشتركة لمجابهتها مما يوجب التفكير في محاولة لتوسيع الأمن مع الحفاظ على الدولة كضامن له من أجل مجابهة هذه التهديدات المعقّدة والمتناقضة والمتنوعة، مما يقتضي معه الربط الفعلي بين مسائل السلم والديمقراطية والتنمية الإنسانية المستدامة والرشادة الأمنية التي تقوم على ضرورة وجود مجموعة من الشروط لمنع تفاقم الحركيات المنتجة للأمن.

وعليه، سيحاول هذه المقال تحليل مشكلتين أساسيتين بمنطقة شمال إفريقيا، وهما: تحديد التهديدات الوجودية ودور العامل الخارجي في تغذية بؤر التوتر في المنطقة هذا من جهة، وانعكاسات هذه التهديدات على أمن الإقليم من خلال تحديد التدابير الطارئة لضبطها في ظل بنية وتفاعلات النظام الإقليمي من جهة أخرى.

ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

وفقا للتغيرات والتحولات الإستراتيجية التي هي في حركية دائمة إلى أي مدى شكلّت التهديدات اللاتماثلية عاملا/مدركا لإمكانية زعزعة استقرار الأمن الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا؟

والإجابة على السؤال المطروح تكون من خلال محاولة تحليل كل مشكلة على حدى وربطها بمخرجات ثورات الربيع العربي، كما تقتضي الضرورة وضع فرضية أساسية كحل أو إجابة مؤقتة يتمّ الاستعانة بها في عملية تحليل موضوع الدراسة عن طريق التأكد من مدى صحتها أو نفيها والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

كلما زادت سبل التعاون وفرص تحقيق الوحدة كلما أدّى ذلك إلى خلق الاستقرار بين دول المنطقة من أجل مواجهة التهديدات اللاتماثلية المشتركة.

أولا: منطقة شمال إفريقيا ما بين التهديدات اللاتماثلية والحسابات الخارجية

التهديدات هي نتيجة للوضع الجيوسياسي للصراع؛ والملاحظ أنّ منطقة شمال إفريقيا تتوفر على موارد مهمة (مواد خام) ذات أهمية عالمية، والتوترات الكبيرة داخل دولها أدى إلى إضعافها مما سمح بتنمية الجماعات المقاتلة من غير الدول؛ وعلى هذا الأساس يجب دراسة ظاهرة الإرهاب في شمال إفريقيا: الإرهاب الذي يستخدم أساليب التحايل على القوة لإضعاف دول المنطقة ويصبح تهديدا دوليا وعالميا، وكذا طرق الهجرة غير القانونية وارتباطها بالجريمة المنظمة، مما أفضى إلى تعميق عنصر التهديد الخارجي لتحقيق مكاسب نفعية من ورائها بتحويلها إلى موضوع أمني يتطلب حل على مستوى المنظومة الدولية، إلى جانب غسيل الأموال، تهريب المخدرات، الاتجار بالبشر والأعضاء، التجارة في الأسلحة الخفيفة.. أي كافة أشكال الجريمة المنظمة، مما نتج عنها مأزق أمني في المنطقة.

1)- الإرهاب الدولي وتغذية الفكر الإرهابي المتشدد أو التطرف:

يشهد شمال إفريقيا تنامي الظاهرة الأصولية الإسلامية خاصة مع انتشار الحركات والجماعات الإرهابية في الجزائر ومصر بالخصوص، وكذا في تونس وليبيا والمغرب أيضا...إلخ، مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة بتنامي التطرف الديني عن طريق عدد

من الجمعيات "السلفية" أو عن طريق "جماعة الدعوة والتبليغ"، وتوسع العمليات الإرهابية في شمال إفريقيا وتطور ديناميات عملها خاصة مع الخطر المحدق الذي تشكله تهديدات ميليشيات السلفية الجهادية العنيفة على الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا.

أ) - الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا:

يعدّ شمال أفريقيا موقعا رئيسيا ومصدرا للإرهاب السلفي*العابر للحدود؛ إذ نجد عدة تنظيمات إسلامية عارضت النظام الليبي خلال ثمانينات القرن العشرين، من أهمها: حركة الإخوان المسلمين، الجهاد الإسلامي والتكفير والهجرة، فتعرضت للكبح والقهر على نطاق واسع، ففي عام 1989 تمّ إعدام 09 عناصر من الجهاديين لمحاولتهم اغتيال مستشارين سوفيات بطبرقة.

وفي التسعينات نجد الجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبيين والحركة الإسلامية للشهداء التي أعلنت الجهاد ضد النظام وقامت بشنّ حرب العصابات، فقد قام القذافي ما بين 1995 و1998 بعمليات مسلّحة من أجل القضاء على الجماعات القتالية الإسلامية بالجماهيرية مستخدما السلاح الجوي لقصف معاقلهم بالجبل الأخضر.

أمّا في الجزائر فقد تمّ وضع فريق مكافحة بقيادة الجنرال" العماري" عام 1993 ويتكون من وحدات ذات خبرة من مختلف قوات الأمن حوالي 20000 شخص، بكلّ الولايات لقيادة موحدة تحت اسم "القطاع العملياتي" الذي كان يعمل على تنسيق الجهود الأمنية مع مراقبة، إدارة ومتابعة العمليات، ليصل عددهم إلى 60000 في 1996، غير أنها تفتقر للعتاد اللازم لحرب العصابات، في المقابل حسب الجنرال "تواتي" تراوح عدد المقاتلين الإسلاميين عام 1993 حوالي 27000 مقاتل إلى جانب تلقي الدعم الشعبي في البداية مما أثار تخوفا من حدوث انقلاب في 1994.[1]

* السلفية الجهادية هي التي ترى أن فريضة الجهاد حق لكل مسلم ضد كل حاكم لا يطبق الشّرع، القاعدة حركة سلفية جهادية ال **Gia** كانت تعتبر نفسها سلفية وهناك بعض التنظيمات اتخذت من السلفية صفة لحركتها الجهادية.

[1] Luis Martinez, La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre**.** Portugal : groupe de travail EuroMeSCo, 2003.pp 7-8.

أما بين 1997 و1998 فقد وصل العنف إلى ذروته مع مذبحة بن طلحة، دون أن ننسى سلسلة الاغتيالات المتواصلة التي طالت شخصيات سياسية، دينية، فنية، صحفية.. والمذابح التي مسّت الأطفال والشيوخ والنساء.

عرفت الجزائر حركتين إرهابيتين أساسيتين وهما "الجماعة الإسلامية المسلحة" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، فالأولى ذات بعد محلي "أهداف محلية"، والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة، هذا التنظيم الذي نشأ سنة 1998، وكان أول من ترأسه "عبد المجيد ديشو" الذي قتل فخلفه "نبيل صحراوي"، وبعد موته هو كذلك خلفه "عبد الملك دروغدال" المعروف بـ "أبو مصعب عبد الودود".

بينما تونس فشهدت تصاعدا لحركة "الجماعة الإسلامية للقتال التونسية" (GICT*)، وفي المغرب فنجد جماعتين هما: "السلفية للجهاد" أو "السلفية الجهادية"، و"الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية"، من أهم الشخصيات البارزة في المغرب نجد "محمد الفزازي" الملقب بأبي مريم قائد للجماعة السلفية الجهادية التي تمّ الإعلان عن انضمامها ومناصرتها للقاعدة في المغرب العربي عام 2007.

تمّت العديد من العمليات الانتحارية في الجزائر واعتقال أعضاء الخلايا العنيفة في المغرب، وخطف السياح النمساويين في تونس، واكتشاف العديد من المقاتلين الليبيين والانتحاريين في العراق، كما قُتِل أبو حارث الليبي وأحد أفراد أسرته؛ إلى جانب بعض القادة في القاعدة برصاص قوات الأمن الجزائرية خلال اشتباكات في ماي 2009، واعتقلت قوات الأمن المصرية سبعة مشتبه بهم بالانتماء إلى جماعة فلسطينية مرتبطة بالقاعدة ومتهمة بتنفيذ تفجير لبازار القاهرة.

أكدّ اليوروبول أنه بين عامي 2006 و2008، جزء كبير من المعتقلين في أوروبا جاؤوا من "دول شمال إفريقيا على وجه الخصوص من الجزائر والمغرب وتونس؛ ففي 2010 جرت محاكمة في مدريد تزعم أن خمسة مواطنين جزائريين قد خططوا لتفجير جهاز إشعاعي في متجر متعدد الأقسام في مدريد.

* *Groupe islamique combattant tunisien.*

وبالمثل، من الواضح أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تستهدف المواطنين الأوروبيين في شمال إفريقيا، لاسيما الدبلوماسيين فيما يتعلق بالتفجيرات والسياح بالاختطاف، رغم أنّ طلبات الفدية تظل أكثر شيوعًا من الاغتيالات، حيث تلقى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بشكل عام ما بين 2 و3 ملايين دولار كفدية للإفراج عن كلّ مخطوف، هناك استثناءات كإعدام السائح البريطاني، إدوين داير"Edwin Dyer"، في ماي 2009 وميشيل جرمانو "Michel Germaneau " المتطوع الفرنسي، جويلية 2010؛ حيث تمّ إعدامه في أعقاب مداهمة الجانب الموريتاني من معسكر القاعدة ببلاد المغرب الإسلامية بدعم من القوات الفرنسية، والذي أدى بدوره إلى إعلان فرانسوا فيلون رئيس الوزراء الفرنسي، أنّ فرنسا كانت "في حالة حرب" مع القاعدة.[2]

2: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

شهدت سنة 2003 اختطاف 32 سائح من طرف "الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال" بالجزائر (GSPC*)، ما جعل شمال إفريقيا محط أنظار العالم ليتفاقم الوضع فيما بعد مع منطقة الساحل الإفريقي، وكذا تورط "الجماعة الإسلامية للقتال المغربية" (GICM*) في تفجيرات مدريد يوم 11 مارس 2004، مما أقنع الأوربيين بضرورة أخذ هذا التهديد على محمل الجد، خاصة بعد إدماج (GSPC) مع القاعدة في 2007 كفرع رسمي رابع إلى جانب تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (اليمن)، وفي بلاد ما بين النهرين (العراق)، والقاعدة في (أفغانستان)، ممّا جعلهم يضاعفون من هجماتهم في الجزائر والعديد من دول الساحل، هذه المنطقة التي أصبحت فيما بعد مركزا لنشاطات القاعدة في المغرب الإسلامي* (AQMI)، والتي تتكوّن من 200 مقاتل مسلح وتنقسم إلى: "كتيبة الملثمون" والتي يقودها

[2] -James COCKAYNE and others, « La mise en œuvre de la Stratégie antiterroriste mondiale de l'ONU en Afrique du Nord », p.p., 8- 14. in : <https://globalcenter.org/wp-content/uploads/2010/09/North_Africa_Report_FINAL_TEXT_FRA.pdf>

* Groupe salafiste pour la prédication et le combat.

* *Groupe islamique combattant marocain.*

* Al-Qaïda au Maghreb islamique.

مختار بلمختار، والكتيبة الثانية "الفاتحين"، التي يقودها عبد الحميد أبو زيد والتي تقوم بعمليات الاختطاف.[3]

في 2007 شهدت الجزائر ثلاث عمليات انتحارية، في 11 أفريل تمّ تفجير ثلاث سيارات مفخخة بالعاصمة تسببت في مقتل 30 شخصا على الأقل والمئات من الجرحى؛ في 11 جويلية أيضا فجّرت شاحنة مفخخة راح ضحيتها 10 أشخاص بثكنة الأخضرية، وفي 11 ديسمبر تفجيرين انتحاريين آخرين تسببا بموت 60 ضحية من بينهم أجانب بممثلية الأمم المتحدة ومبنى المحكمة العليا، مما جعل الجزائر تسعى من أجل مضاعفة الجهود لمكافحة الإرهاب، وفي غياب التعاون الإقليمي بين دول شمال إفريقيا وشساعة الحدود في الساحل في هذه الفترة سمح للجماعات الإرهابية بالتحرك بكل حرية وزيادة عملياتهم الإختطافية للأجانب في كل المنطقة والتي أصبحت من أهم نشاطاتها.[4]

وعليه، من خلال استقراء مجموع الأحداث السالفة الذكر نلاحظ رمزية رقم 11 وارتباطه بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، كذلك نجد متغيرات تصاعد الأزمة في الساحل الإفريقي في كونه أضحى أرضية لتزايد نشاط الجماعات الإرهابية من خلال تكثيف عملياته من خطف للأجانب وضرب للمواقع والمنشآت.

أنصار الله المرابطون " في بلاد شنقيط بموريتانيا: قام مختار بلمختار بمحاولة تشكيل نواة للتنظيم يكون تابعا له في موريتانيا تحت اسم أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط، حيث استدعى الموريتاني "الخديم ولد سمان" من مخبئه السري بداكار عاصمة السنيغال بعد أن حكم عليه بالسجن لسنة على إثر تهمة تزوير وثائق سفر، حيث كلفه بتشكيل تنظيم تابع له في موريتانيا وعينّه أميرا عليه، حيث شكل التنظيم خلال النصف الثاني من عام 2007، إلا أن هذا التنظيم لم يدم طويلا أين قامت الشرطة الموريتانية بحصاره وتفكيكه

[3] Mehdi MEKDOUR, Al Qaïda au Maghreb Islamique : une menace multidimensionnelle. Bruxelles: GRIP, 26 août 2011. PP., 2- 6.

[4] Claude MONIQUET, « LE FRONT POLISARIO ET LE DEVELOPPEMENT DU TERRORISME AU SAHEL ». L'ESISC, Mai 2010.p. 14.

واعتقال معظم عناصره، بما فيهم "ولد سمان" بعد ثلاثة أسابيع من الفرار؛ وقد نفذ التنظيم قبل تفكيكه وإعتقال قادته عمليتين:[5]

تمثلت الأولى في السطو على سيارة كانت تحمل أموالا تابعة لإدارة ميناء نواقشط البحري متجهة إلى الخزينة العامة للمنطقة، كان ذلك في أكتوبر 2007، أين استولوا في العملية على مبالغ مالية قدرت بحوالي 56 مليون أوقية موريتانية (حوالي 300 ألف دولار أمريكي) حيث أرسلوا منها 250 ألف دولار إلى مختار بلمختار في المعسكرات، واحتفظوا لأنفسهم بالباقي.

أما العملية الثانية فتمثلت في الهجوم الذي استهدف السفارة الإسرائيلية بنواقشط مطلع فيفري 2008، وكان الهدف من ذلك هو استدراك ما خلفته عملية قتل السياح الفرنسيين الأربعة نهاية 2007 في مدينة ألاك من استياء في أوساط الشعب الموريتاني، مع ذلك تم الهجوم في الليل أين كانت السفارة خالية من الموظفين والدبلوماسيين ما جعل العملية تعتبر فاشلة لأنها لم تحقق النتائج التي أُريدت لها من طرف بلمختار.

استهدف التنظيم أيضا من خلال عمليات سطو مسلحة بعض السيارات الحكومية والأجنبية في موريتانيا، من بينها سيارة لدبلوماسي روسي، إلا أن التنظيم تفكك ما دفعه إلى التراجع عن فكرة تشكيل تنظيم محلي في موريتانيا والاكتفاء فقط بإرسال عناصر هناك لتنفيذ مهام محددة ومن ثم العودة إلى صحراء أزواد بشمال مالي.

كما قام "يحي أبو الهمام" الذي تولّى قيادة سرية "الفرقان" باستهداف الرعايا الغربيين في موريتانيا، من بينهم مواطن ايطالي وزوجته البوركينابية في ديسمبر 2009، قرب مدينة كوبني على الحدود الموريتانية- المالية.

كما كشفت تقارير إعلامية بأن التنظيم حاول إعادة الهيكلة من جديد تحت اسم "المرابطون" والذي اندمجت فيه كتيبة "الملثمون" وحركة "التوحيد والجهاد" في أوت 2013، ومن أهم مخططاته شن هجمات كبيرة ضد أهداف غربية في دول الساحل الإفريقي ودول

[5] محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في أزواد –النشأة وأسرار التوسع-، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014. ص ص 48-93.

المغرب العربي، من بينها تونس والجزائر وليبيا والمغرب وحتى مصر، لكي تحدث صخبا إعلاميا موازيا لما جرى في قاعدة الحياة بتيغنتورين في يناير من نفس السنة.[6]

3: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا بعد الثورات العربية:

نجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أنصار الدين و(حركة التفرّد والجهاد في غرب إفريقيا)؛ أين انشق موجاو (MUJAO*) عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في عام 2011 ويهدف إلى توسيع المنطقة؛ وهي تتكون أساسًا من السكان السود القادمين من منطقة الساحل بأكملها وتحوّلوا إلى السلفية.

يطالب أنصار الدين أيضًا بتطبيق الشريعة الإسلامية في مالي، هذه المنظمة أسسها إياد أغ غالي فهو متمرد سابق من الطوارق قام بالحج إلى شبه الجزيرة العربية في عام 2008 مما أدّى إلى تحوله إلى السلفية، عند عودته إلى مالي تم وضعه خلال إنشاء (MLNA*) ثم أنشأ له المجموعة الخاصة؛ فعلى عكس الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تسعى إلى استقلال شمال مالي (أزواد)، يسعى أنصار الدين للسيطرة على كل مالي وفرض الشريعة الإسلامية، هذه المجموعة ستقود تمبكتو. ومع ذلك، في ديسمبر 2012 أبرم أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد اتفاقية بهدف مكافحة الإرهاب.

تمكنّت "موجاو" و"أنصار الدين" و"القاعدة في المغرب الإسلامي" من التطور في شمال مالي بسبب حركات التمرد التي سببتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تؤيد استقلال شمال مالي[7]، حيث عقب طرد عناصر القاعدة في مالي من طرف القوات الفرنسية انتقلوا إلى ليبيا

[6] أمين حميدي، "المرابطون" يخطط لشن هجمات في المغرب العربي والساحل، الخبر الجزائرية: التنظيم هو اندماج لكتيبة "الملثمون" وحركة "التوحيد والجهاد". **أخبار العربية**. 27 أوت 2013، تاريخ الاطلاع: 2017/06/9، 14 سا و20د.

< http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/08/27/-.html>

* Mouvement pour l'unicité et le jihad en Afrique de l'Ouest.

* Mouvement national de libération de l'Azawad.

[7] Alexandre MASSAUX, « Le terrorisme en Afrique du nord : des tensions locales à une menace globale », Mémoire de Master2 « **Sécurité et défense transméditerranéennes** », Université du sud Toulon, France 2013 /2014, P., 40.

حتى أصبحت مركزا رئيسيا لتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا، **وتدفق الإرهابيين إليها الذي يتم بكلّ سهولة بسبب غياب سيطرة نظام الحكم القائم على كل مفاصل الدولة.**

فقد أقرت التقارير أن الأزمة الليبية أدّت إلى تهريب أنواع عديدة من الأسلحة؛ إضافة إلى ذلك فإن الاشتباكات الجارية في تونس مع كتيبة عقبة بن نافع في جبل الشعانبي على الحدود بين تونس والجزائر واستغلال المناطق الخارجة عن القانون في جنوب ليبيا تبيّن مواظبة النشاطات السلفية الجهادية التقليدية[8].

كما أشارت بعض من التقارير الروسية بعد عمليات المراقبة لتحركات عناصر تنظيم داعش في ليبيا، حيث أنّ الروس مهتمون بأربعة أمور: [9]

الأول: تأثير تواجدهم على حركة الملاحة في البحر المتوسط، خاصة مع امتلاكهم أنواعا عدّة من الصواريخ، والثاني: فهو المعلومات التي تشير إلى وجود مسلمين متشددين من أصول روسية وشيشانية في صفوف تنظيم داعش في ليبيا، والثالث: مصير بعض الأسلحة الروسية المتطورة التي كانت بحوزة نظام القذافي والتي تمّ نهبها بالكامل، أمّا الرابع: فيتمثّل في التخوف من تصنيع أسلحة كيميائية في ليبيا من قبل تنظيمات سلفية جهادية مرتبطة بالقاعدة وداعش.

لاحظنا أن التدخّل العسكري في ليبيا كانت له انعكاسات عديدة خاصة فيما يعلّق بتعدّد وتمدّد عمليات الحركات الإرهابية ما نتج عنه إضعاف للحدود وفرصة لتزايد نشاط الجريمة المنظمة.

نجد في تونس تنظيم " أنصار الشريعة" متعدد الفروع الليبية واليمنية والمغربية، وبرزت في ليبيا عام 2015 الجماعة الإسلامية المقاتلة التي تقود قوات فجر ليبيا، هذا إضافة إلى تنظيم "بيت المقدس" الذي غيّر اسمه إلى "ولاية سيناء" وبايع "داعش في نوفمبر 2014؛ وقد

---

[8] حايم ملكا وويليام لورنس، **" الجيل التالي من السلفية الجهادية."** مركز الدراسات الإستراتيجية: أكتوبر 2013. ص ص 3 - 4.

[9] علاقة طردية: التحولات العسكرية المصرية وتنامي التهديدات الأمنية، في: "**التقرير الاستراتيجي 2015**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص ص 380-381.

قامت هذه المجموعة المسلّحة بتنفيذ عدد من الهجمات الإرهابية ضد الأجهزة الأمنية المصرية بعد 30 جوان 2013، وكان من أبرز ما تبنته من هجمات المسؤولية عن إسقاط الطائرة الروسية التابعة لشركة ميتروجيت في 31 من أكتوبر 2015.[10]

كما تبنّت حادث كرم القواديس في 24 أكتوبر 2014 والذي أسفر عن مقتل 31 جنديا نتيجة إطلاق العمليات العسكرية بسيناء مرة أخرى التي استهدفت الجيش والشرطة، واستغلال جغرافية المنطقة للاختباء والتحرّك فاستخدمت الجبال كجبل الحلال بسيناء، كما أرسلت "داعش ليبيا" تهديدا صريحا لمصر من خلال قيامها بذبح 21 من المصريين المقيمين بليبيا في فيفري 2015، فتمّ إعلان حالة الطوارئ فتمّ إرسال المقاتلات والمروحيات العسكرية على طول الحدود الليبية، إضافة إلى غارات جوية التي قدرت ما بين 8-10 هجمات منفذة، ما أسفر عن زيادة في الإنفاق العسكري، حيث كانت الزيادة في عام 2014 تقدّر بـ 09 مليار جنيه مصري في عهد السيسي، أمّا في عهد سابقيه فكانت الزيادة تقدّر بـ 2 إلى 3 مليار جنيه مصري.[11]

فلماذا تمثّل منطقة سيناء بؤرة توتر؟، فالإجابة عن هذا التساؤل تكمن في أنّ منطقة سيناء منذ تحريرها وهي تعاني من الإهمال وغياب التنمية من قبل الحكومات المتتالية فأصبحت مرتعا للجريمة المنظمة، واستقطاب للجماعات الإرهابية، ما نجم عنه سعي التنظيم لإنشاء "داعش الصعيد" وصاحبه تفاقم العمليات الإرهابية خاصة مع الفترة الانتقالية للحكم بعد أحداث الربيع العربي، ففي أقل من ستة أشهر سقطت ثلاث أنظمة عربية في شمال إفريقيا، في حين حاولت عدة دول أخرى وضع عدة إصلاحات ومسايرة التغيرات الأمنية بهدف الحفاظ على استقرارها وأمنها الداخلي، لأن ما حدث في مصر وتونس وليبيا كانت له عدة آثار سلبية، فليبيا لوحدها على سبيل المثال، ساهمت في تهريب عدة أسلحة وبيعها إلى الجماعات الإرهابية والمتاجرين بالأسلحة، وهو ما ساهم بطريقة مباشرة

[10] كرة النار: تمدد أحزمة العنف والإرهاب في الشرق الأوسط، في: "**التقرير الاستراتيجي 2015**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 371.

[11] علاقة طردية: **التحولات العسكرية المصرية وتنامي التهديدات الأمنية**، مرجع سابق، ص ص 624 – 634.

في تأجيج اللاإستقرار بمنطقة الشمال الإفريقي، وكذا جعلها ممرا أساسيا للتنظيمات الدولية للمخدرات بأنواعها والحشيش؛ وما نلمسه كذلك من خلال تسارع الدول الأجنبية للتدخل المباشر تحت مزاعم مسؤولية الحماية بهدف ضمان مصالحها أولا ثم ضمان عدم تصاعد الانفلات الأمني في الدول الفاشلة أو بمعنى أصح التي ساهمت في إفشالها أو انهيارها.

ثانيا: الهجرة غير الشرعية

إنّ مسألة الهجرة غير الشرعية* تطورت كثيرا في المنطقة فلا هي نفسها في تسعينات القرن العشرين، ولا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومحاولات أمننتها، ولا بعد الانتفاضات العربية في 2011 وربطها بمسألة اللجوء؛ إلى جانب تغيّر مسارات تدفقات الهجرة من مستقبلة إلى مصدرة أو كمنطقة عبور فقط.

وعليه، تتميز أنظمة الهجرة المختلفة بدول شمال أفريقيا بتنوعها فنجد:[12]

- نظام الهجرة لدول المغرب الأوسط (المغرب، الجزائر، تونس)؛
- نظام الهجرة الليبي؛
- نظام الهجرة المصري.

فكانت الغلبة من حيث تدفقات الهجرة لوجهات معينة: أوروبا شمال إفريقيا، ودول نفطية (دول الخليج وليبيا) للمصريين عن غيرها من الوجهات.

نشر تدفقات الهجرة العابرة على كافة دول المنطقة مع اختلافات حسب موقعها الجغرافي: إذا كانت مصر تأثرت قليلاً بهذا النوع من التدفق، ثلاث دول أخرى الآن على خط المواجهة (المغرب، الجزائر، تونس)؛ فليبيا ترى أن وظيفتها كدولة هجرة مضاعفة من خلال وظيفة العبور الجديدة خاصة بعد 2011.

مصر: هي بشكل رئيسي وجهة لطالبي اللجوء واللاجئين من أقطاب التوتر والحروب الرئيسية الواقعة جنوب حدودها: جنوب السودان، دارفور، الصومال، إريتريا، إثيوبيا ...

* حتى مسمياتها اختلفت من هجرة غير شرعية، إلى هجرة غير نظامية فهجرة غير قانونية.

[12] Hassan BOUBAKRI, « Les migrations internationales en Afrique du Nord : Dimensions géographiques et politiques », Atelier sur les **Migrations Africaines : Comprendre les dynamiques de migration sur le continent**. Université de SOUSSE (Tunisie), 18 – 21 Septembre 2007, pp., 4- 5.

تعدّ كلّا من تونس والمغرب بمثابة محاور رئيسية لعبور المهاجرين والسبب واضح: هو الجوار مع أوروبا، هناك مضيقان يفصلان هذه الدول عن أوروبا: مضيق جبل طارق بين المغرب وإسبانيا وصقلية بين تونس وإيطاليا، مناطق وصول لعشرات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين من تونس أو ليبيا (لامبيدوزا ومالطا) أو مرة أخرى من المغرب وموريتانيا ومؤخرا من السنغال وغامبيا. ومع ذلك، فإن الاختلافات بين هذه الأنظمة هي أكثر بكثير من النقاط المشتركة، والخريطة أدناه ستوضح أكثر مسارات وتدفقات الهجرة في المنطقة.

أوروبا الغربية: هي منطقة الوافدين من شمال إفريقيا (الجزائريون والمغاربة والتونسيون) بنسبة تعداد كبيرة، بينما المصريون يشكلون نسبة أقّل بكثير؛ وأمّا الدول المنتجة للنفط الخليج وليبيا فهي وجهتهم الرئيسية مقارنة بأوروبا (الذين يبلغ عددهم مئات الآلاف من المهاجرين في البلدان الأربعة الرئيسية المستقبلة: شبه الجزيرة العربية وليبيا والأردن والكويت).

ليبيا: على الرغم من أنها لم تكن الوجهة الرئيسية لدول شمال إفريقيا، إلاّ أنها فقدت أهميتها بالنسبة للمهاجرين من بلد المقصد الرئيسي لهذه المجموعات منذ منتصف الثمانينيات (بسبب الصعوبات الاقتصادية والتوترات مع العالم الغربي، ثم الحصار بينهما 1992 و2000)؛ فحلّت محلها إيطاليا، ولم تعد ليبيا الوجهة الثانية بالنسبة للتونسيين من التسعينيات، كما هاجر الجزائريون كثيرًا إلى ليبيا خلال الحرب الأهلية في التسعينيات، لكنها تضاءلت بعدها فكانت أقل عددًا بكثير منذ نهاية التوترات؛ لذلك تظل الهجرة المغاربية إلى ليبيا معتدلة نسبيًا.[13]

خريطة توضح مسارات تدفقات الهجرة المباشرة وغير المباشرة

[13] Ibid, p.,5.

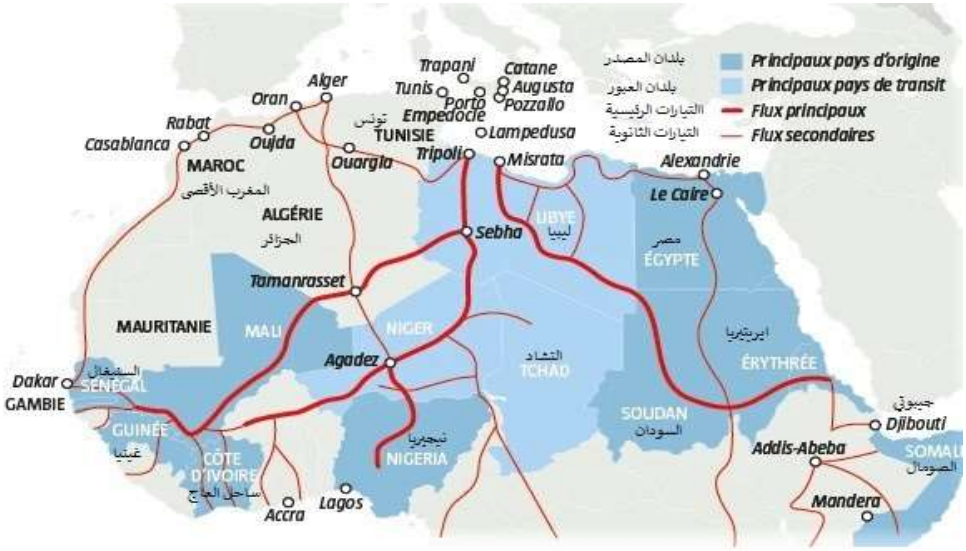

Source: **https://www.jeuneafrique.com/mag/739117/societe/infographie-routes-privilegiees-par-les-migrants-africains/**

يتعرّض المهاجرون الذين يتمّ تهريبهم بشكل خاص للاستغلال أثناء الهجرة عند وصولهم إلى بلد المقصد، فلا نعرف بالضبط عدد المهاجرين الذين فقدوا حياتهم أثناء عبورهم الصحراء، لكنّنا نعرف من ناحية أخرى أن المئات يموتون كل عام عبر البحر الأبيض المتوسط أو قبالة السواحل السنغالية والموريتانية. وجميعهم يسعون إلى إخفاء أنفسهم، ويرفضون إبلاغ السلطات عن سوء المعاملة وجميع الانتهاكات التي يلحقها بهم المتاجرون فيفلتون من الإفلات من العقاب.

وهذا يدفعنا للتساؤل كيف يتم المرور؟

يستخدم المهرّبون للمهاجرين غير الشرعيين بين غرب إفريقيا وأوروبا طريقا تقليديًا واحدًا أو آخر من الطرق الرئيسية الخمسة التالية:[14]

- الطريق البحري إلى جزر الكناري (إسبانيا)؛

[14]: Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest, P., 29. in <https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_MIGRANTS_FR.pdf>

- الطريق البري إلى الجيوب الإسبانية بأفريقيا من الشمال (اسبانيا)؛
- الطريق البري والبحري عبر مضيق جبل طارق (إسبانيا)؛
- الطريق البري والبحري، عبر البحر الأبيض المتوسط إلى مالطا أو جزيرة لامبيدوزا (إيطاليا) ؛
- الطريق البري والبحري الذي يعبر البحر الأبيض المتوسط إلى الساحل اليوناني.

تشير تقديرات الهجرة غير النظامية حسب الاتحاد الأوروبي عام 2011 بأنّه زاد ضغط الهجرة ومعه ازدادت حالات الدخول غير الشرعي للمهاجرين إلى أوروبا حيث كشف ا عن زيادة بنسبة 48 % عام 2013 مقارنة بعام 2012 وهي زيادة كبيرة جدا في عدد المهاجرين خصوصا من شمال إفريقيا (ليبيا خصوصا وحتى مصر أيضا) وكذلك من إريتريا، الصومال، نيجيريا ومالي والسنغال وحتى من دول الشرق الأوسط وخصوصا سوريا.[15]

نستنتج إذن أنّ حدّة أمننة الهجرة في البلدان المستقبلة ازدادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالإضافة إلى أنّ الصخب الإعلامي الذي واكب هذا الموضوع ولغة الخطاب الأمني الأوروبي أدّى الأمر إلى إضفاء الطابع الأمني عليه وذلك بربط مسألة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب الدولي، كذلك فإنّ صعود التيار اليميني المتطرف للسلطة ومعاداته للجالية الإسلامية والمهاجرين بصفة عامة قد زادت من تخوّف الدول الأوروبية (الإسلاموفوبيا).

وعليه، فحسب المنظمة الدولية للهجرة ففي السداسي الأول لسنة 2017 وصل عدد المهاجرين بطرق غير شرعية عبر البحر، في الفترة الممتدة من بداية جانفي إلى غاية 31 أكتوبر 2017، إلى ما مجموعه 171,635 مقارنة ب.363,504 مهاجرا ولاجئا دخلوا إلى أوروبا بطرق غير شرعية عبر البحر في نفس الفترة من عام 2016، أما عن عدد الوفيات والمفقودين في

[15] أنطونيو كوستا،"**مسودة تقرير حول دور السلطات المحلية والإقليمية في مجال إدارة الهجرة بمنطقة البحر المتوسط**"، إسبانيا: الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، 2014، ص 06.

البحر المتوسط فلقد بلغ عددهم 3116 في نفس الفترة السابقة من عام 2017 مقارنة بما مجموعه 5143 في عام 2016.[16]

- **شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بهم في حوض المتوسط**

جمعت وكالة اليوروبول بيانات مفصلة عن كيفية ومكان عمل شبكات التهريب، حيث توصلت إلى أنه في العادة، توفر هذه الشبكات النقل والسائقين، والوثائق المزورة، ووسيطا للاتصال بالمهاجرين وغيرهم في الشبكة، أما عن الأماكن الرئيسية لممارسة النشاط الإجرامي للتهريب فإنها خارج الحدود الخارجية للإتحاد تتمثل في شمال أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط (على سبيل المثال، عمان، القاهرة، الدار البيضاء، إزمير وطرابلس)، أما في داخل الاتحاد الأوروبي، فإن الأماكن الرئيسية هي عواصم (مثل: لندن وبودابست وروما وبرلين).

كما تشير تقديرات اليوروبول إلى أن حوالي 20 % من المجرمين الذين تم تحديدهم على أنهم متورطون في التهريب في عام 2015 مرتبطون بأنشطة إجرامية أخرى، مثل تهريب المخدرات أو الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، ويتوقع أن يزداد حجم الاستغلال زيادة كبيرة في السنوات المقبلة، فالتهريب يحدث داخل أوروبا ولكن معظم الاهتمام كان بشأن النشاط الذي يسهل المرور عبر البحر الأبيض المتوسط.[17]

فرغم أنّه الولايات المتحدة سنّت عام 2000 قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، وأنّ الأمم المتحدة اعتمدت في ذات العام بروتوكولا حول منع وقمع أعمال الاتجار بالبشر ومعاقبة مرتكبيها، ويُعرف هذا البروتوكول أيضا باسم" **بروتوكول باليرمو**"، إلاّ أنّ الأشخاص مازالوا عرضة لمختلف أشكال الاستغلال.[18]

---

[16] (IOM) International Organization For Migration, "**Mediterranean update1 January- 30 December"**, 01/05/2017, in: <https://www.iom.int/sites/default/files/press_release/media/pbn01052018-3.jpg>

[17] Home Affairs Committee, **"Migration Crisis: Seventh Report of Session 2016–17",** UK Parliament: The House of Commons, 3 August 2016**,** p., 23.

[18] للمزيد أنظر: لويس سيدباكا، مؤتمر باليرموك للاتجار بالبشر، **تقرير عام 2010 حول أعمال الاتجار بالبشر، 2010**.

إذن تعاني دول المنطقة بعد ثورات الربيع العربي وسقوط الأنظمة الحاكمة خاصة التي لم تبن بديلا آمنا للمواطنين من تفّشي حالة الصراع والفوضى والانقسام لقوات الجيش خاصة في ليبيا مما ازدادت معه المخاوف جرّاء تصاعد العمليات الإرهابية وتهريب الأسلحة من ليبيا فأصبحت بوابة التقاء لمختلف التهديدات الأمنية، ولأن، انعكاسات هذا الوضع تتطلّب رقابة شديدة على الحدود لتفادي حوادث أخرى "كتيغنتورين" أو "بن قردان" مع الحاجة إلى تعاون وتنسيق بين مختلف دول المنطقة سواء على المستوى الإقليمي (التعاون المغاربي-الإفريقي) أو التعاون الدولي.

ثانيا: هندسة الأمن الإقليمي في المنطقة من خلال الاعتماد الأمني المتبادل

فعندما نتحدث عن مفهوم الأمن الإقليمي نذكر جملة من الديناميكيات المتمثلة في: "التقارب الجغرافي، التماثل، وجود تفاعلات سياسية اقتصادية واجتماعية "، فسنتطرق أولا إلى التدابير المتخذة لمواجهة الواقع الأمني للمنطقة المدروسة.

1: استراتيجيات مواجهة التهديدات اللاتماثلية ضمن الهندسة الأمنية الإقليمية:

تحاول هذه الدول وعلى رأسها الجزائر تحقيق تنسيق فعال من أجل درء هذه التهديدات من خلال اللقاءات الدورية بين قياداتها العسكرية من أجل إيجاد آليات مشتركة لمكافحة الإرهاب ومختلف التهديدات اللاتماثلية من خلال خبراتها الكبيرة في هذا المجال وهذا من أجل تجنّب انعكاساتها.

فهل هناك إدراك سياسي وأمني لدى دول المنطقة؟ هل هناك تحركات سياسية ودفاعية أمنية، وهل هي متشابهة ومتناسقة فيما بينها؟، من حيث تبادل المعلومات، التدريب المشترك، الاحتياجات الأمنية، تبادل الخبرات، التبادل الإدراكي المشترك للاحتياجات الأمنية. خاصة وأنّ الدول الكبرى تسعى إلى تطويعها في ظل منظومة العولمة لمواجهة الإرهاب الدولي، فصنفتها إما دولا مارقة، إرهابية، داعمة للإرهاب، مولدة للإرهاب، دول تسلطية، غير ديمقراطية، دول صديقة ودول عدوة، فشعارات ما بعد الحادي عشر سبتمبر من " ليس معنا فهو ضدنا" وخلقها للعدو من القاعدة وصولا لداعش ومحاولات هذه الأخيرة لخلق دامس، ومع تغيّر وتوسع الإرهاب فالذي كان أساسه عقدي، إلى عقدي – نفعي، وكذا أصبح إرهابا رقميا.

بسبب ما يمنحه فضاء الانترنيت الواسع لنشر الفكر المتطرف واستغلال لبعض المواقع لتقديم دروس لصنع القنابل اليدوية واستخدام الصواريخ، فيعتبر بالنسبة إليها كنوع من الإعلام الجهادي؛ ووسيلة لجمع الأموال بشكل خفي لتمويل العمليات الإرهابية، فهو يعدّ وسيلة فعالة للانتشار السريع والمنظم.[19]

1: مبادرات مكافحة الإرهاب:

أكد وزير الدولة الجزائرية وزير الخارجية الأسبق "محمد بجاوي" في مداخلة أثناء انعقاد الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة **2005** : *"أن الإرهاب الدولي يشكل تهديدا لحدود الدول وكذا حقوق الإنسان، لذا يجب مواجهته دون هوادة ضمن تعاون دولي وفعال، فالجزائر ترى من الضروري تطبيق جميع الاتفاقيات الموجودة في إطار مكافحة الإرهاب من أجل الوصول إلى اتفاقية شاملة قائمة على إيجاد تعريف توافقي لمفهوم الإرهاب دون استعماله كوسيلة للضغط على الشعوب التي تعمل من أجل تقرير مصيرها. وهذا التعاون الثنائي، الجهوي والدولي يجب أن يمتد من أجل تحسين الآليات القانونية الدولية، ودون ربط الإرهاب بديانة أو حضارة معينة، بل يجب التأكيد على حق الشعوب في التطلع نحو السلم والتفاهم بين الشعوب هي قيم مشتركة بين مختلف الحضارات، كما لا يمكننا أن نخفي تخوفنا من التحليلات القائمة على توجيه تهمة الإرهاب إلى الإسلام دين التسامح، و نحن نطمح إلى التحالف بين الحضارات"*، وعليه، يجب على دول شمال إفريقيا تعميق العمل المشترك للوقاية من هذه الظاهرة على جميع المستويات:

فعلى المستوى المحلي والداخلي نجد أن الجزائر تبنّت 3 مبادرات وهي:

- **قانون الرحمة**؛ الذي أصدره الرئيس السابق اليمين زروال في 25 فيفري 1995،[20]
- **قانون الوئام المدني**؛ قانون اقترحه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد وصوله إلى السلطة في أفريل 1999،[21]

[19] -هديل مصطفى مصطفى الخولي، الإرهاب عبر الشبكة العنكبوتية. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2015. ص ص 36-38.

[20] -للمزيد أنظر، الأمر رقم 95 – 12 المؤرّخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فيفري سنة 1995 والمتضمّن تدابير الرّحمة.

[21] - للمزيد أنظر، قانون رقم 99 – 08 مؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1420 الموافق 13 جويلية سنة 1999، يتعلّق باستعادة الوئام المدنيّ.

- وبعد انتهاء مفعوله أصدر بوتفليقة قانون "الميثاق من أجل السلم والمصالحة" الذي أقِر باستفتاء شعبي يوم 29 سبتمبر 2005.

أما على المستوى الإقليمي: نجد مبادرة الاتحاد الإفريقي للتعامل مع الإرهاب في منطقة الساحل، إذ كانت بدايات الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1992 لإصدار قرار ينص على التعاون والتنسيق بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة الإرهاب، لكن الإجراء الذي اتسم بالفاعلية تمثل في التوقيع على معاهدة الوقاية من الإرهاب ومكافحته والتي تم إبرامها بالجزائر سنة 1999، وقد جاء في ديباجة المعاهدة الإشارة إلى ظاهرة الإرهاب بأنها تمثل تهديدا أمنيا يمس بتماسك المجتمع الدولي ككل ويمس بدرجة كبيرة حقوق الإنسان، وقد نصت المعاهدة على ضرورة التنسيق بين الدول الإفريقية في المجالات الأمنية، تبادل المعلومات والخبرات والوقوف دون وصول أي موارد مالية أو أسلحة للجماعات الإرهابية وعدم السماح باتخاذ أراضيها كقاعدة تخطيط لهذه الجماعات.

وبعد تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي والذي أقر القانون التأسيسي له في 02 مارس 2001، حيث توسعت مهام الاتحاد الإفريقي بسبب تبنيهم المفهوم الموسع للأمن والتعامل مع مختلف التهديدات السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الإنسانية، الاجتماعية والبيئية؛ إلى جانب التعاون مع القوى الكبرى في مجال محاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأنّ الميزانية المخصصة لعمليات حفظ السلام والحدّ بالمنطقة رغم نقص الثروة المالية تقدر بـ 77 %؛[22] وفي إطاره أيضا تمّ وضع "مخطط إفريقي" بالجزائر حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته في 2002/09/11 يحتوي استراتيجيات مناسبة للوقاية من الإرهاب ومراقبة الحدود إضافة للتنسيق على المستوى الإقليمي والقاري وحتى العالمي.

وفي سنة 2004 تمّ اعتماد مجلس السلم والأمن الإفريقي *كهيئة استشارية بشأن إيجاد الحلول للمسائل الأمنية بخاصة الإرهاب، وفي نفس السنة انعقد اجتماع حكومي

[22] Arsène Brice BADO, " L'union africaine et la sécurité collective, **" Programme paix et sécurité internationales ".** N°(58), septembre-octobre 2012.

* كما قام هذا المجلس بتقديم حلول استشارية أيضا في أحداث الربيع العربي التي شهدتها المنطقة.

بالجزائر تحت إشراف الاتحاد الإفريقي لتقديم حوصلة تقييمية حول التطورات التي خصت مسار التطوير "مخطط العمل" والالتزامات الدولية الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب، وقد تم على هامش هذا الاجتماع تدشين "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب " ومقره بعاصمة الجزائر ويعمل هذا المركز على تقديم دروس تكوينية في جميع المجالات التي لها علاقة بمكافحة الإرهاب، التحقيقات، تحليل الاستغلال العملياتي للمعلومات، كيفية التدخلات المسلحة الخاصة لاكتشاف المتفجرات، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا تكوين القضاة ورجال القانون وتخصيصهم في مجال مكافحة الإرهاب؛[23] كما سعت الجزائر أيضا لتطوير لائحة داخل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر سيرت، ومن أجل إنتاج عقيدة عملياتية مشتركة وكان ذلك في اجتماع تمنراست في أوت 2009 الذي جمع كل من قادة القوات للجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا.

أما على المستوى الدولي: فتحت عدة دول أراضيها لاستقبال القاعدة العسكرية الأمريكية الأفريكوم، هذه القاعدة التي تشكلت عام 2007 عندما طرحت أمريكا" مبادرة الساحل الافريقي والصحراء" في اجتماع ضم رؤساء الأركان في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومالي والسنغال والنيجر وتشاد ونيجيريا، بهدف" التعاون في مجال مكافحة الإرهاب"، كما شارك حوالي ألف جندي أمريكي في تدريبات عسكرية مشتركة بإفريقيا، وخصّصت أمريكا 6.25 مليون دولار لتعزيز القدرات العسكرية لسلاح البر في مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، وكذا تدريب الجنود عن طريق خبرائها " للبحث عن الإرهابيين الهاربين من أفغانستان"، وفي نفس السّنة، صادق الكونغرس على ميزانية إضافية قدرت بـ500 مليون دولار" لمكافحة الإرهاب بشمال وغرب إفريقيا".[24]

كما أصبحت الجزائر تعتبر نقطة ارتكاز فعلي على مستوى مكافحة الإرهاب، فهي عضوة في مبادرة البحث الحثيث للحلف الأطلسي في إطار ما يسمى بالحوار المتوسطي لذلك أضحت دولة ارتكازية في هذا المجهود الدولي، كما ساهم الحلف بالتدخل في ليبيا تحت غطاء "التدخل لأغراض إنسانية" بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة حيث جاء القرار 1973 الصادر في 17 مارس 2011 بتقدير من مجلس الأمن أنّ الوضع في ليبيا شكل تهديدا

[23] مركز البحوث الإفريقية,التقرير الإستراتيجي الافريقي. القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001. ص ص 105 - 107.

[24] الطّاهر المعز، أفريكوم: مخطّط امبريالي أمريكي في أفريقيا، في: <www.ikhwansd.com/targets/htm->

للأمن والسلم الدوليين، وانتهت عملية حلف شمال الأطلسي التي أطلق عليها "فجر أوديسا" بسقوط نظام القذافي بعد الغارات التي شنها الحلف على القواعد الجوية والمنشآت الحيوية وقصف للقوات البرية لمعمر القذافي، وهو ما أنتج في نهاية المطاف دولة فاشلة أسوء وضعا مما كانت عليه بعد حرب الخليج الثانية.

ولا يزال هذا التدخل يثير جدلا حول مشروعيته وانعكاساته على ليبيا ومنطقة شمال إفريقيا ككل، خاصة وأن الحلف الأطلسي كان في طور تبني عقيدة أمنية جديدة تختلف تماما عن تلك التي كانت سائدة في حقبة الحرب الباردة.

كما بادرت أيضا بالقرار 04- 19 الذي أنتجته المنظمة الأممية في ديسمبر 2009 من أجل تجريم الفدية مقابل تحرير الرهائن لأنها تعتبر من أهم وسائل تمويل الأعمال الإرهابية، والعمل مع دول غرب المتوسط 5+5 من أجل إيجاد آليات للتعاون الاستعلاماتي من اجل احتواء إمكانية انتشار هذه الظاهرة العابرة للحدود.

- **برامج المساعدات الأمريكية** التي تنقسم إلى نوعين: مساعدات إقليمية وأخرى ثنائية.

نجد ضمن المساعدات الإقليمية الأمريكية "شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"، وهي برنامج أعلن عنه في عهد إدارة بوش الابن واستمر في عهد أوباما، حيث استفادت عشر دول من مساعدات قدّرت ب 100 مليون دولار أمريكي، من بينها: الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا، ففي عام 2010، تمّ تقديم 8,9 مليون دولار لبلدان الساحل لإدارة شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء و 8,13 مليون دولار كمساعدة أمنية لبلدان شمال إفريقيا (المغرب والجزائر وتونس)، وتمت زيادتها إلى 16 مليون دولار لدول الساحل في 2012 مقابل 5,4 مليون لدول شمال إفريقيا.[25]

[25] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014. ص ص 124-125.

كما تمّ إنشاء المكتب الإقليمي لشمال إفريقيا والساحل التابع لمبادرة الاتحاد الأوروبي الذي افتتح مركز الامتياز النووي والإشعاعي والبيولوجي والكيميائي في الجزائر العاصمة في 17 ديسمبر 2015.

يهدف مركز التميز هذا إلى تعزيز وتقوية التعاون بين دول المنطقة من ناحية، ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، في مجال الإدارة والتخفيف من المخاطر الرئيسية، ولا سيما المخاطر الناشئة عن الاستخدامات غير المشروعة للمواد الحساسة: النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية.

وتهدف هذه المبادرة أيضا إلى تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية لبلدان المنطقة وتأمين حدود أفضل ضد تهريب هذه المواد. ويغطي المكتب الإقليمي لشمال إفريقيا والساحل الجزائر، بوركينا فاسو، ليبيا، المغرب، النيجر وتونس.

من المهم التأكيد على الدور الذي يلعبه المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT*) وهو مسؤولية الاتحاد الأفريقي ومقره الجزائر العاصمة، والذي يجلب مساهمة مهمة في مجال منع ومكافحة الإرهاب والظواهر ذات الصلة مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

كما يعتبر (CAERT) عنصرًا مركزيًا وتشغيليًا لنهج عالمي ومتكامل، وهو ما يعكس الإرادة القوية للدول الأفريقية لتوحيد جهودها مع جهود المجتمع الدولية من حيث تنفيذ إجراءات ملموسة وعاجلة وجماعية لإحباط الإرهاب بشكل عام من خلال وحدة المعلومات والدراسات عن الإرهاب.

نظم هذا المركز عدة لقاءات وورش عمل حول مواضيع ذات صلة بتهريب الأسلحة عبر الحدود والجريمة المنظمة والإرهاب، بمشاركة خبراء من العديد من البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أسفرت هذه الاجتماعات عن توصيات تهدف إلى بناء قدرات الدول المعنية، والمراقبة عبر الحدود ومكافحة تهريب الأسلحة.

- **أهم المبادرات: إنشاء آلية الشرطة الإفريقية (أفريبول)**، ديسمبر من عام 2015

* African Centre for the Study & Research on Terrorism.

وضع مقرّها الجزائر العاصمة، دخل نظامها الأساسي حيز النفاذ في 30 جانفي 2017، وهي أداة تنسيق إقليمية تهدف إلى تعزيز الأمن والسلام في أفريقيا، وتطوير وتعزيز قدرات قوات الشرطة في البلدان الأفريقية، ولا سيما من خلال برامج تدريبية هادفة تتكيف مع وقائع السياقات الأفريقية في مجالات الشرطة العلمية والتقنية، تقييم التهديدات الإجرامية، ومكافحة الجرائم الإلكترونية ومكافحتها للاتجار غير المشروع للأسلحة والمخدرات؛

كما أنه تساعد في بناء قدرات الدول الأفريقية من حيث توحيد وتنسيق قوات الشرطة المنتشرة في سياق عمليات حفظ السلام؛[26] إلى جانب سعيها لتطوير إستراتيجية افريقية منسقة لمواجهة كافة أشكال الجريمة، وتشمل التصميم والتنفيذ والتقييم والتنسيق بما في ذلك في إطار برامج الدعم والمساعدة التي أطلقتها المنظمات الدولية المعنية؛ على غرار وكالة التعاون الشرطي للاتحاد الأوروبي التي تأسست قي عام 1998، حيث تأتي التهديدات الأمنية الرئيسية حسبها من:

- الإرهاب،
- الاتجار الدولي بالمخدرات وغسيل الأموال،
- الاحتيال المنظم،
- تزوير اليورو،
- تهريب المهاجرين.

استطاعت أن تجسد مقاربة الأمن المركب في أوربا من خلال التنسيق الأمني المتجانس والمنتظم وتبادل المعلومات، حيث تنتج بانتظام التقييمات والتحليلات سواء لتلك التهديدات أو للتهديدات الناشئة.[27]

من ضمن المبادرات أيضا التعاون مع الضفة الشمالية فاليوم أصبح هناك ما يعرف بعولمة الإرهاب فبعد أن تم المساس بأمن أوربا من خلال تفجيرات شملت العديد من مدنها كمدريد

[26]Algeria-rapport, in : <https://www.un.org/disarmament/wp-content/uploads/2017/10/algeria-rapport.pdf> pp.,3-4, vu le 23/11/2017 à 17h30.
[27]À PROPOS D'EUROPOL,< https://www.europol.europa.eu/fr/about-europol>, vu le 23/11/2017 à 19h.

ولندن، وأحداث باريس "شارلي ايبدو"، منذ إعلان برشلونة 1995، هذا الأخير الذي جاء في مضمونه أنّ الشراكة تنقسم إلى ثلاث سلاّت رئيسية وهي:[28]

1- السلة السياسية والأمنية:

ترتكز على مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام في المتوسط، من خلال تعزيز الحوار السياسي فيه، وتشجيع التعاون فيما بينها، مع تأكيدها على ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي لدول المنطقة، واحترام مبادئ القانون الدولي ومواصلة الحوار السياسي المنظّم من أجل مجابهة مختلف التحديات والمخاطر والتهديدات القادمة من الجنوب، المتمثلّة في الإرهاب، الإجرام المُنظّم وآفة المخدرات...مع دراسة التدابير التي من شأنها أن تقرّ بالأمن والثقة الأمنية والتي قد تساعد على بناء " فضاء للسلام والاستقرار في حوض المتوسط"؛

2 - السلة الاقتصادية والمالية:

تهدف لخلق منطقة ازدهار مشترك، وذلك تأكيدا لأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة والمتوازنة وضرورة مواجهة التحديات المشتركة ولكن متباينة الدرجات؛

3-السلة الاجتماعية والثقافية والإنسانية:

تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية بحوض المتوسط وللحوار بين هذه الثقافات وفتح مجال للتعاون الاجتماعي والثقافي والإنساني من خلال:

- التأكيد على ضرورة إرساء الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان كشرط أساسي للتقارب بين الشعوب؛

- التأكيد على ضرورة التعاون للمقاومة الصارمة ضدّ جميع مظاهر العنصرية، وكراهية الأجانب والتعصب؛

- الاتفاق على تعزيز التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية باتخاذ الترتيبات والتدابير المناسبة عبر اتفاقيات أو إجراءات ثنائية الأطراف؛

[28] للمزيد راجع، المؤتمر الاورو- متوسطي، *"إعلان برشلونة"*، 27- 28 نوفمبر 1995، في:
<http://www.mezan.org/uploads/files/8519.pdf>

- تمّ الاتفاق على تكثيف التعاون لمكافحة الإرهاب عبر اتخاذ التدابير المختلفة والأكثر نجاعة، وعلى ضرورة مكافحة المخدرات والإجرام على المستوى الدولي والفساد...

إذن من خلال تحليل مضمون ما جاء في إعلان برشلونة نلاحظ أنّ مسألتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية خاصة كانت تدخل ضمن القضايا الاجتماعية والإنسانية وذلك بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، كذلك لأنّه لم يتم المساس بعد بأمن أوربا بشكل مباشر وأنّ تدفقات الهجرة غير النظامية كانت بشكل أقّل وعليه فإنّه لم يتم أمننتها ونقلها إلى الحالة الاستثنائية إلاّ بعد سنوات الـ 2000.

إلى جانب مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط في **2008**، كذلك تمّ إدماج المشروع في إطار الشراكة الأورو-متوسطية فأصبح يسمى: **مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط**، حيث وافق زعماء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي على مبدأ إقامة هذا المشروع الذي تقدم به **ساركوزي وميركل** بشكل مشترك.[29]

تكمن أهمية هذه المبادرة في أنها تجعل من المنطقة ضمن انشغالات عمقها الإستراتيجي، لتهتم بالقضايا المصيرية والتحديات المشتركة: الأمن، التنمية، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، حماية البيئة وتلوث البحار، مكافحة الجريمة المنظمة، الطاقة، ندرة المياه العذبة، الصراعات الإقليمية، قضية الشرق الأوسط.

وهناك اليوم قناعة راسخة بأنه لا يمكن ضمان الأمن والاستقرار في أوروبا بدون تأمين الاستقرار والتنمية في دول الجنوب، فالأوروبيون أصبحوا أكثر إدراكا لضرورة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية بجنوب المتوسط.[30]

---

[29] خضر بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995- 2008)**، ترجمة: سليمان الرياشي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص 255- 257.

[30] -محمد سعدي، "**الإتحاد من أجل المتوسط: أية آفاق للتعاون الأورومتوسطي؟**"، بتاريخ: 31-08-2008، في: <http://isamallah.maktoobblog.com>، تاريخ الإطلاع: 2017/05/01، 19سا15د.

وفي نوفمبر2017 انعقد مؤتمر في بروكسل حول الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا من خلال ثلاث لجان، الأولى: حول السلام والأمن، الثانية حول الاستثمار من أجل التنمية المستدامة لجميع الأطراف والثالثة حول الشباب والهجرة.[31]

2: تعزيز "بناء القدرات" في "مكافحة الهجرة غير النظامية":

بدأ الاتحاد الأوروبي في مرحلة مبكرة نسبيا ممارسة الضغط على الديمقراطيات الناشئة في شمال إفريقيا للتعاون في مجال قمع الهجرة غير النظامية، لكن بعد انهيار الأنظمة في كل من تونس ومصر وليبيا، انهارت كذلك الاتفاقات الثنائية التي عقدها الإتحاد مع دول شمال إفريقيا التي اعتبرت بمثابة "حراس البوابة ومراقبي تدفق المهاجرين إلى أوروبا"، لكن سرعان ما بدأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في وضع ترتيبات ثنائية جديدة مع السلطات الانتقالية لهذه الدولة في مرحلة ما بعد الثورة.

على سبيل المثال، تحركت إيطاليا سريعاً لإبرام اتفاق عاجل مع السلطات في تونس لإعادة توطين المهاجرين الذي تمّ التوقيع عليه في 5 أفريل 2011، والذي قدمت بموجبه 200 مليون يورو كمعونات وائتمانات مقابل تعاون تونس لمنع المزيد من المغادرين وقبول المهاجرين العائدين، هذا التحرك أدى على الفور إلى انخفاض بنسبة 75٪ من تدفق المهاجرين التونسيين في نفس العام. [32]

- **برنامج الحماية الإقليمية في شمال أفريقيا:**

أظهرت الجهود المبذولة للتخفيف من حدّة أزمة اللاجئين في شمال أفريقيا وجود نمط مماثل من التعاملات، ففي ديسمبر 2011، أطلقت المفوضية برنامج الحماية الإقليمية في شمال أفريقيا" Regional Protection Programme (RPP)" الذي يهدف إلى دعم

[31] -مصطفى عبد الله، "شراكة أوروبية جديدة مع إفريقيا، جريدة الشرق الأوسط، العدد (14232)، الأربعاء 15 نوفمبر 2017، في: <http:/m.aaswat.com>تاريخ الإطلاع: 23 نوفمبر 2017، 19سا 30د.

[32] -Sergio CARRERA and others, "EU **Migration Policy in the wake of the Arab Spring? What prospects for EU-Southern Mediterranean Relations?**", MEDPRO Technical Report, No. 15, August 2012, P.P. 5 - 6.

بناء القدرات في مساعدة اللاجئين في المنطقة (خاصة تونس ومصر وفي نهاية المطاف ليبيا).

هذا البرنامج الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي ويعتمد على الشراكة مع المفوضية العليا للاجئين لتنفيذه، يزود الاتحاد الأوروبي بوسائل لإدارة أزمات اللاجئين خارج الحدود الأوروبية، حيث يفترض نهجا للشراكة يقوم عليه برنامج إعادة توطين اللاجئين على أراضي الاتحاد الأوروبي إلى جانب بناء القدرات في بلدان المنشأ والعبور، ومع ذلك، فإن الجهود التي بذلتها المفوضية الأوروبية لتشجيع إعادة توطين اللاجئين الذين تقطعت بهم السبل في شمال أفريقيا في عام 2011 لم تكن ذات أثر كبير، حيث كانت نتائج "مؤتمر إعلان التبرعات" الذي نظمته المفوضية في 12 ماي 2011 والتي هدفت إلى تشجيع الدول الأعضاء على إعادة توطين اللاجئين في شمال أفريقيا طواعية والاستفادة من الحماية الدولية في مالطا كانت غير كافية.[33]

- **نحو ميثاق عالمي بشأن اللاجئين:**

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر 2016 بالإجماع مجموعة من الالتزامات لتعزيز حماية اللاجئين والمهاجرين، وتعرف هذه الالتزامات "بإعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين" وهو إعلان سياسي هام يهدف إلى تحسين الطريقة التي يستجيب من خلالها المجتمع الدولي للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين خاصة بعد تدفقات ما بعد الربيع العربي وكذا التدخل العسكري في كلا من مالي وليبيا.[34]

وعليه، فوفقا لهذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بأنّه سيحدد مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهمات بين الدول الأعضاء بشأن الهجرة الدولية بجميع أبعادها، ويقدم

---

[33] European Commission, "**A dialogue for migration, mobility and security with the southern Mediterranean countries",** COM (2011) 292 final, 24 May 2011,p., 5. In: <https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/pdf/1_en_act_part1_v12_en.pdf>

[34] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **"نحو ميثاق عالمي بشأن اللاجئين: العناصر الرئيسية لخارطة الطريق"**، مفوضية اللاجئين، 17 ماي 2017، ص 01.

إطاراً للتعاون الدولي الشامل بشأنهم مع ضرورة التركيز على الجوانب الإنسانية والإنمائية المتعلقة بحقوق الإنسان خاصة.

ثانيا: اتحاد المغرب العربي كبنية إقليمية أمنية:

لفهم البنية والتفاعلات في النظام الإقليمي المغاربي من قياس لكثافة التفاعلات من خلال الصراعات وبؤر التوتر في المنطقة وكذا مظاهر التعاون الأمني والتحالف، فإنّ وجود نظام إقليمي متجانس يؤدي بالضرورة إلى تشكيل مركب أمني إقليمي في أي منطقة.

فيعرّف "باري بوزان" مجمع الأمن الإقليمي في كتابه المشترك مع أول ويفر " **أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي**" بأنّه: مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الرئيسية ببعضها البعض بصورة لا تجعل من إدراك تهديدات أمنها القومي بصورة منفصلة عن الأخرى أمرا ممكنا".[35]

وتتكون مجامع الأمن الإقليمية من سلسلة من أنماط التنافس، والتوازنات، وسلسلة من التحالفات والعداءات بين القوى الفاعلة داخل الإقليم.

فمن الناحية الأمنية: كل اعتداء على دولة يعدّ اعتداء على الدول الأخرى، ولكن بالنسبة لدول المنطقة لا يزال البناء المغاربي مقصورا في ممارساته على التعاون الثنائي في مجالات محدودة فقط.

وفي الميدان السياسي لا تزال مشاريع الوحدة بين الدول المغاربية تعتبر كتجارب فاشلة بين تونس وليبيا، وبين ليبيا والمغرب وبينها وبين الجزائر، على غرار مشاريع الوحدة بين مصر وسوريا، وبين ليبيا ومصر، وبينهما وبين السودان؛ وأما المشاريع الاقتصادية فلازالت معطلة كمشروع الاستغلال المشترك لحوض الحديد في قرعة جبيلات بين الجزائر والمغرب وكذا إنشاء خط سكة حديد عبر القطر المغربي على ساحل الأطلس لتصدير المنتوج وغيرها من المشاريع المتعلقة خاصة بتصدير الغاز.[36]

---

[35] Barry BUZAN and Ole WAEVER, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge University Press, 2003. P., 44.

[36] مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005. ص ص 158-159.

الملاحظ طبيعة الفرص المحدودة للتعاون الإقليمي في شمال إفريقيا، إذ تغلب العلاقات الثنائية على التكامل الإقليمي، مما أضعف فرص بناء علاقات تعاون أمنية قائمة على الثقة، نتيجة لعوامل التنافس والنزاع، وقد أظهر وضع الاتحاد المغاربي هذه الأزمة العميقة، فهو من أضعف التجمعات الإفريقية.[37]

وذلك راجع لغياب التنسيق فيما بينها، مشاكل وتهديدات داخلية، التجزئة السياسية ومشكلة الحدود: خلافات حول رئاسة الاتحاد، قضية الصحراء الغربية: هناك أطراف مباشرة، وأطراف مهتمة: كالجزائر، استفحال الفساد الاقتصادي في الأجهزة البيروقراطية، وغياب كلي لمشروع حضاري تكاملي مستقبلي.

- **تكلفة عدم تفعيل المركب الأمني:**

إنّ مسارات التفاعل على المستويين الأمني (المركب الأمني) والتكاملي (إتحاد المغرب العربي)، لا يمكن إلاّ أن تتولّد عنها سيناريوهات تشاؤمية على المديين القصير والمتوسط (حدود 2030-2035)، بسبب انتشار على طول المنطقة وعرضها جماعات إرهابية عابرة للحدود، متحالفة مع جماعات إجرامية واسعة النشاط (سلاح، مخدرات، تهريب) مما يعزّز من توسيع بؤرة الفشل لتزامن وجود عاملي الإرهاب والإجرام مع وجود ما يعرف بالمناطق الرمادية.

بالنسبة للجماعات الإرهابية العابرة للدول ومتعددة الجنسيات يمكن الإشارة إلى "قاعدة المغرب الإسلامي" و"داعش" في جنوب ليبيا، إضافة إلى جماعة بوكوحرام* في نيجيريا ولكن المتحالفة مع "داعش".[38]

في حين أن حالة التكامل الإقليمي الضعيفة في شمال إفريقيا سببها الافتقار إلى التكامل، مع غياب المشاريع الإقليمية رغم وجود الاتحاد الأفريقي واتحاد المغرب العربي لكن ليس هنالك تقدم يُذكر نحو تفعيله، كما أن الدولة المعرّضة لإقليمية متداخلة تزيد من احتمالية انتهاكها للمعايير والقواعد بسبب عمل دول المنطقة على الانضمام إلى مركبات أمنية مختلفة

---

[37] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. مرجع سابق، ص ص 119-120.

* أعلنت لها المبايعة لتتنظم داعش في مارس **2015** مع كل من جماعة "التوحيد والجهاد" و"حركة الشباب المجاهدين" في الصومال.

[38] محمد سي بشير، "إشكالية الأمن والقوة: المبادرات الأمنية في غرب المتوسط"، **السياسة الدولية**. العدد 206، أكتوبر 2016، ص 18.

في جوارها الإقليمي، من أجل مصالحها الخاصة وليس بهدف خلق تكامل واندماج أمني واقتصادي إقليمي.

الخـاتمـة:

لا يزال التساؤل مطروحا حول مستقبل منطقة شمال إفريقيا بعد ثورات الربيع العربي، نتيجة ما يميزها من حدود شاسعة وطويلة ما يجعل منها عرضة لتدفق أشكال مختلفة من مصادر التهديد نتيجة وجود ثغرات تسهل عملية التغلغل فيها؛ مما يصعب عملية المراقبة ويجعل من عملية احتواء التهديدات وتثبيت الاستقرار الإقليمي عملية معقدة لأنها لا تتعامل مع دول وإنما فواعل فرعية وتجعلها تدور في فلك "الحلقة المفرغة".

وكذا توسع التدخل الأجنبي في منطقة شمال إفريقيا وزادت معه المخاوف نتيجة تصاعد العمليات الإرهابية وتهريب الأسلحة من ليبيا والتي وقعت بأيدي الجماعات الإرهابية بعد إسقاط نظام القذافي، وكذا هشاشة الحدود سواء في الفضاء المغاربي أو على الحدود المصرية مما أفضى إلى ظهور مستويات جديدة من التهديدات الأمنية كالتالي:

-ساهم التدخل العسكري في كلاّ من ليبيا ومالي في تفاقم انتشار التنظيمات الإرهابية على جبهات متعددة مما صعّب من عملية تقويضها وتحديدها بدقة.

-تورّط التنظيمات الإرهابية في تهريب المخدرات بأنواعها، نتيجة للحدود الشاسعة والمائعة.

- ظهور مفهوم "عولمة الإرهاب" نتيجة استغلالهم للشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي، فأدى ذلك إلى تطور مستمر لمفهوم الإرهاب غير الجامع والمانع.

كلّ هذا؛ وما تمّ تحليله ودراسته من خلال هاته الورقة البحثية يؤكد أنّ منطقة شمال إفريقيا تعاني من تهديدات متجذّرة، وكذا من وجود فجوة القيادة الإقليمية، مما يوجب التوحّد وتشكيل قاطرة تكون القوة الدافعة لأيّ مركب أمني للمنطقة، لتكون عوامل التجانس بينها هي عوامل للاندماج ولمواجهة أي انفلات أمني وبالتالي القضاء على كل ما يمسّ زعزعة الاستقرار بالمنطقة؛ لأنّ التحرك لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في المنطقة يستدعي التعاون الأمني والتنسيق الاستخباراتي وكذا الدعم اللوجستيكي، والتنسيق بين جميع دول شمال إفريقيا سواء من حيث تبادل المعلومات أو تكثيف الرقابة الحدودية لتضييق الخناق

على تنقّل الجماعات الإرهابية أو شبكات الهجرة والجريمة المنظمة، حيث أنّنا نلاحظ نشر كلّ من الجزائر ومصر وتونس لقواتها الأمنية على حدودها الوطنية للحماية والمراقبة، ولكن كلّ دولة على حدا لذا يجب أن يحلّ التنسيق الإقليمي بدل التنافس والصراع.

فلابد إذن؛ من العمل على وضع مركب أمني في المنطقة على غرار "الاكواس" الذي يمثل مركب الأمن الإقليمي لغرب إفريقيا أو "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" المعروفة تحت مسمى مبادرة "النيباد" فقد تم توجيه عملها من أجل احتواء مصادر التهديدات من خلال تفعيل التنمية في إفريقيا، إلى جانب إحلال مفهوم محدد للأمن الإقليمي مع توافر جملة من الديناميكيات: كالتجانس الأمني، والمجتمع الأمني الإقليمي، وعلاقات تعاون ما بين أطراف الإقليم من خلال إطار محدد ومعيّن مثل التجارب في الأقاليم الأخرى فتشكل إقليم اقتصادي وأمني من خلال مؤسسة العمل الجماعي المشترك؛ فالتهديدات تشكل أزمة لبناءات الأمننة الإقليمية في إقليم شمال إفريقيا؛ فيتوجّب أن يصحبها إدراك للفواعل بأنّ جوهر الاستقرار منبعه المستوى الإقليمي وليس المحلي بسبب كثافة التهديدات اللاتماثلية وتفاعلها على هذا المستوى.

قائمة المراجع:

أولا: اللغة العربية

الكتب:

1. أبو المعالي محمود، القاعدة وحلفاؤها في أزواد –النشأة وأسرار التوسع-.قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
2. الفيلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
3. الخولي هديل مصطفى مصطفى، الإرهاب عبر الشبكة العنكبوتية. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2015.
4. بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995- 2008)، ترجمة: سليمان الرياشي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
5. ملكا حايم ولورنس ويليام، " الجيل التالي من السلفية الجهادية." مركز الدراسات الإستراتيجية: أكتوبر 2013.

6. مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

المقالات:

1. حميدي أمين، **"**المرابطون" يخطط لشن هجمات في المغرب العربي والساحل، الخبر الجزائرية: التنظيم هو اندماج لكتيبة "الملثمون" وحركة "التوحيد والجهاد". **أخبار العربية**. الثلاثاء 27 أوت 2013، تاريخ الإطلاع: 2017/06/9، 14 سا و20د.
2. مصطفى عبد الله، "شراكة أوروبية جديدة مع إفريقيا، جريدة الشرق الأوسط، العدد (14232)، الأربعاء 15 نوفمبر 2017، في: <http:/m.aaswat.com>تاريخ الإطلاع: 23 نوفمبر 2017، 19سا 30د.
3. سي بشير محمد، "إشكالية الأمن والقوة: المبادرات الأمنية في غرب المتوسط"، **السياسة الدولية**. العدد 206، أكتوبر 2016.

التقارير:

1. كوستا أنطونيو، **"مسودة تقرير حول دور السلطات المحلية والإقليمية في مجال إدارة الهجرة بمنطقة البحر المتوسط"**، إسبانيا: الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، 2014.
2. كرة النار: تمدد أحزمة العنف والإرهاب في الشرق الأوسط، في: "التقرير الاستراتيجي 2015"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.
1. المؤتمر الاورو - متوسطي، *"إعلان برشلونة،"* 27- 28 نوفمبر 1995، في: <http://www.mezan.org/uploads/files/8519.pdf>
3. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **"نحو ميثاق عالمي بشأن اللاجئين: العناصر الرئيسية لخارطة الطريق"**، مفوضية اللاجئين، 17 ماي 2017.
4. المعز الطّاهر، أفريكوم: مخطّط امبريالي أمريكي في أفريقيا. <www.ikhwansd.com/targets/htm-
5. سيدباكا لويس، مؤتمر باليرموك للاتجار بالبشر، **تقرير عام 2010 حول أعمال الاتجار بالبشر.** http://www.alarabiya.net/ar/north-**2010**.africa/algeria/2013/08/27/-.html>
6. علاقة طردية: التحولات العسكرية المصرية وتنامي التهديدات الأمنية، في: "**التقرير الاستراتيجي 2015**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.

القوانين:

1. الأمر رقم 95 – 12 المؤرّخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فيفري سنة 1995 والمتضمّن تدابير الرّحمة.

2. قانون رقم 99 – 08 مؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1420 الموافق 13 جويلية سنة 1999، يتعلّق باستعادة الوئام المدنيّ.

ثانيا: باللغة الأجنبية

Ouvrages :

Livres:

1. BUZAN Barry and WAEVER Ole, Regions and Powers: The structure of International Security, Cambridge University Press, 2003.
2. Martinez Luis, La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre**.** Portugal : groupe de travail EuroMeSCo ,2003.
3. MEKDOUR Mehdi, Al Qaïda au Maghreb Islamique : une menace multidimensionnelle. Bruxelles: GRIP, 26 août 2011.

Rapports :

1. Algeria-rapport, in : <https://www.un.org/disarmament/wp-content/uploads/2017/10/algeria-rapport.pdf>, vu le 23/11/2017 à 17h30.
2. CARRERA Sergio and others, «EU **Migration Policy in the wake of the Arab Spring? What prospects for EU-Southern Mediterranean Relations? »,** MEDPRO Technical Report, No. 15, August 2012.
3. COCKAYNE James and others, « La mise en œuvre de la Stratégie antiterroriste mondiale de l'ONU en Afrique du Nord », in : <https://globalcenter.org/wp-content/uploads/2010/09/North_Africa_Report_FINAL_TEXT_FRA.pdf>
4. Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest, in : <https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_MIGRANTS_FR.pdf>
5. European Commission, " **A dialogue for migration, mobility and security with the southern Mediterranean countries",** COM (2011) 292 final, 24 May 2011, p., 5. In: (IO<https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/pdf/1_en_act_part1_v12_en.pdf>
6. M) International Organization For Migration, "**Mediterranean update1 January- 30 December"**, 01/05/2017, in: <https://www.iom.int/sites/default/files/press_release/media/pbn01052018-3.jpg>
7. Home Affairs Committee, **"Migration Crisis: Seventh Report of Session 2016–17",** UK Parliament: The House of Commons, 3 August 2016.

8. MONIQUET Claude, « LE FRONT POLISARIO ET LE DEVELOPPEMENT DU TERRORISME AU SAHEL ». L'ESISC, Mai 2010.

Divers :

1. À PROPOS D'EUROPOL, https://www.europol.europa.eu/fr/ about-europol>, vu le 23/11/2017 à 19h.
2. BADO Arsène Brice, ″ L'union africaine et la sécurité collective, ″ **Programme paix et sécurité internationales ″.** N°58, septembre-octobre 2012.
3. BOUBAKRI Hassan, « Les migrations internationales en Afrique du Nord : Dimensions géographiques et politiques », Atelier sur les Migrations Africaines : Comprendre les dynamiques de migration sur le continent. Université de SOUSSE (Tunisie), 18 – 21 Septembre 2007.
4. MASSAUX Alexandre, « Le terrorisme en Afrique du nord : des tensions locales à une menace globale », Mémoire de Master 2 « Sécurité et défense transméditerranéennes », Université du sud Toulon, France 2013 /2014.